تتمة في المسيلة السريجية نسبة الى القاضي ابي العباس احمد بن عمرو ابن سريج شيخ الشافعية في عصره وهي ما لو قال لزوجته متى طلقتك او وقع طلاقي عليك فانت طالق قبله ثلاثا فاذا طلقها وقع المنجز على الرابع **فصل** في بيان احكام الرجعة وذكرها المصنف عقب الطلاق اشارة الى انها كابتداء النكاح لان الطلاق قطع العصمة وقيل هي كاستدامة فلا يطلق فيها القول واصلها الاباحة وقد يعتريها احكام النكاح والاصل فيها قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن في ذلك ان اراد وا اصلاحا اي رجعة وقوله صلى الله عليه وسلم لابي جبريل فقال لي يا محمد راجع زوجتك حفصة فانها صوامة قوامة وانها زوجتك في الجنة واركانها ثلاثة زوج وصيغة ومحل وشرط في الزوج كونه بالغا عاقلا مختارا وشروط في الصيغة لفظ يشعر بالمراد وشرط في المحل ما سيأتي **قوله** وهي كسرها اي والفتح افصح عند الجوهري والكسر اكثر عند الازهري **قوله** المرة من الرجع اي عن طلاق او غيره **قوله** رد الزوجة الخ هو مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل اي رد الزوج او من قام مقامه من وكيل او ولي او نحو ذلك **قوله** الى نكاح الخ قال بعضهم وهذا يشكل لانها في النكاح بسبيل التوارث وانه يصح الطلاق منها وكذا الظهار والايلاء كما ياتي ويجب نفقتها ويجيب بان المراد بالنكاح الكامل والا فالنكاح اختل بالطلاق فتامل **قوله** في عدة طلاق الخ هو قيد لا بد منه فيخرج به الفسخ **قوله** غير بائن الخ لانها في حكم الزوجة **قوله** على وجه مخصوص لعله اراد بذلك شروط الرجعة المعتبرة في صحة رجعتها فتامل **قوله** وخرج بطلاق وطي الشبهة والظهار اي وكذا الايلاء كما مر **قوله** واذا اطلق شخص اي حر او رقيق امرأته اي زوجته **قوله** واحدة اي طلقة واحدة **قوله** او اثنتين اي او طلق حر امرأته طلقتين وفي بعض النسخ اثنتين بدل واحدة **قوله** فله اي ولو بنائبه **قوله** بغير اذنها اي ويعزر فاعلها وبغير رضاها وسيدها وجعلها ويندب له الاشهاد عليها **قوله** لزوجته

لاخل

لاخل له لان الرجعة دوام بشرطها مطلقة بلا عوض لم ينقص عدد طلاقها في العدة قابلة للحل معينة موطوءة له ولو في الدبر او استدخلت ماءه المحترم في القبل او في الدبر فلا تصح رجعة المرتدة والامة المزوجة وان علمت كم نسيت ولا عن شك في طلاقها لكن لو تبين وجوده صحت وهذا شرط في احد الاركان الثلاثة وهو المحل فتامل **قوله** فتحصل الرجعة الخ وفيه اشارة الى شرط الركن الثاني وهو الصيغة فتامل **قوله** من الناطق فيخرج لابد منه وتقدم ان اشارة الاخرس كالنطق مراجعه بالغا فلا تحصل اي لا تصح بنية فلا يفعل كوطي خلافا للدارمي اي حنيفة رضي الله عنه نعم لو صدر ذلك من كفار واعتقد وه رجعة ثم اسلموا وتركوا ما اعتقدناهم ولا تصح معلقة ولا موقتة ولا بمشيئتها وتصح بالجعالة ولو لمن يحسن العربية **قوله** وانكر فمنها اي كراجعتك وارتجعتك وانت مراجعة ونحو ذلك **قوله** صريحان هو المعتمد **قوله** كنايات اي في الرجعة ايضا وهو المعتمد **قوله** وشرط المرتجع الخ هو اشارة الى شرط الركن الثالث وهو الزوج هل كان اهلا فيقبلها فتامل **قوله** ان لم يكن محرما والا فلا **قوله** شرط المرتجع اهلية النكاح الا المحرم لان نفس رجعته كابتدائه او ابي واظهر فتامل **قوله** اهلية النكاح بنفسه اي ان يكون حرا لنفسه صحيحا في حد ذاته وان منعه عنه عارض كاحرام او توقف على اذن غيره كما سيذكره المصنف فتامل **قوله** وقع رجعة السكران اي المتعدي لانه عند المزني كالصاحي **قوله** لا رجعة الصبي استشكل هذا بان الصبي لا يصح طلاقه فكيف لا ترفع رجعته واجيب بان ذلك يحتاج الى رفع الى حاكم والكلي وحكم حاكم بوقوع طلاقه ومن هنا اخذت المسيلة المذكورة وصورتها كما قال العلامة الاهدري اني يزوج الصبي المطلقة ثلاثا لدى حاكم شافعي ويحكم بصحة النكاح لاعتقاده ثم بعد دخول الصبي بها يطلق عنه وليه لمصلحة ويحكم حاكم الكلي بصحة ذلك وبعدم صحة العدة بوطيه ثم يتزوجها الزوج الاول لدى حاكم

وهو